

المتقاعدون.. تذر من وعود لم تتحقق.. وانتظار وعود أخرى!!

وزارة المرأة

نصف الضوء

سها الشياخي



عاش المتقاعدون طوال الشهرين المنصرمين الام اليقظة الجميلة بعد ان نقلت لهم الصحف المحلية وعلى صدر صفحاتها الاولى نبأ الزيادة المرتقبة لراتب شهري حزيران وتموز، وهي كما اوردها الصحف زيادة تتراوح بين ٧٥-٥٠ الف دينار شهرياً وتفاءل المتقاعدون بتلك الزيادة المرتقبة الا ان الحقيقة فاجأتهم عندما تسلموا الراتب القديم من دون اية زيادة تذكر وكان لسان حال بعضهم يردد البيت المشهور من الشعر.. ما كل ما يتمنى المرء يدركه.

كانت ردود افعال المتقاعدين ساخنة سخونة الصيف العراقي الاله بضعهم كان متشنجا والاخر كان يائسا الا ان الجميع اوضحوا انهم شريحة كبيرة لا يستهان بها فقددهم يزيد على المليون ونصف المليون متقاعد من الذين افنوا حياتهم لاعادة اجيال تحمل مسؤولية هذا الوطن العزيز وتصل به الى شاطئ الامان.

تجمهر حولنا امام احد المصارف حشد من المتقاعدين بعد ان عرفوا بمهمتنا واخذوا يتساءلون بصوت واحد: من الذي ينصفنا اذا لم تضل ذلك حكومتنا المنتخبة التي خرجنا في ذروة البرد والتهديدات والمخاطر لانتخابها.. لنعطيا صوتنا وما هي تشغل عنا بامور اخرى؟ قال احدهم: نحن الابداء والاجداد لا جبال مهمشة لا تعرف ماذا تريد لقد قاسينا طول ٣٥ عاما من حكومة جائرة واستطعنا الصمود امام الفقر والعوز والحاجة، بعضهم سرق والبعض الاخر ارتشى لكن الغالبية ارتضت بحال وعاشت الكفاف في ظل راتب يتراوح بين ٣ و٥ آلاف دينار شهريا. فرحنا بالحكومة الجديدة وقلنا انها سلتقت الى معاناتنا باعادة سلم رواتب جديد يراعي عدة امور مثل الحالة الاجتماعية وعدد الاولاد وعدم توفر السكن للفغالبية منا، والتأمين الصحي للمتقاعد المنهك المريض الذي يبحث عن الدواء فيجده بالعملة الصعبة مرهقا ميزانيته ولماذا الحكومة لم تنصف رجالها؟ المالية هل افلست؟ المتقاعد يوسف عبد يونس يقول محتجا

– لدينا عتاب على بعض الصحف لانها باتت تلعب باصعاب وافكار المتقاعدين بترويجها اخبارا لا صحة لها.. كل الذي نريده هو تطبيق قانون التقاعد القديم وهو شاف وكاف في ظل احتساب سعر الصرف للدينار العراقي، كان يتوجب على هذه الصحف ان تتأكد من اخبارها قبل نشرها وان تنسب تلك الاخبار الى مسؤول محدد مع ذكر اسمه ثم اننا اسالك الان بدوري لماذا لا تخرج المالية لتكذب ما ينشر عن لسان مسؤوليها المزعومين؟ لماذا تتساهل في الاخرى من تضليل المتقاعد وكيل الوعود له.. هذا حرام!!

المتقاعد شاكِر شبر يقول: – انا ناشد اعضاء الجمعية الوطنية المنتخبة ان يكون احتساب راتب المتقاعد ٨٠٪ من راتب اقرانه في الوظيفة ولا تطالب باكثر من ذلك، ويشير السيد شاكِر الى ان المتقاعدين كانوا التريويين الذين علموا الاجيال وقدموا للبلد الطبيب والمهندس والمحامي وكل رجالات الدولة، ويتساءل هل صحيح المالية مفلسه؟ المتقاعد جاسم محمد يقول: – الان الموظف يتمتع بإجازة نهاية الاسبوع وقدرها يومان أي بحساب بسيط انه يخدم الدولة خمسة ايام فقط بينما نحن المتقاعدون خديمنا

*** جمعية المتقاعدين : كل ما صرف من تاريخ ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ حتا الان هو منم وليس رواتب! ***
*** آلية جديدة لاحتساب الراتب على وفق جداول منظمة.**
*** المتقاعدون يطالبون بمعاملتهم اسوة بامثالهم في اقليم كردستان**



*** المتقاعد.. بين ارتفاع الاسعار وشحة المنح! ***
*** استحداث بنك وطني للمتقاعدين**

الوجبتين) يجب ان تحوي برتقالية واحدة او موزة او قطعتي رقي او ٥ تترات او عصير فاكهة مع قطعة كيك لشريحة المتقاعدين التي عانت الكثير من الظلم والاستهانة بحقوقها. ويختتم السيد النجار حديثه بالقول: – اقرأ دائماً في بعض صحفنا للتطوير والتعديل ومن اجل تحقيق الرفاه والعيش بكرامة لشريحة المتقاعدين التي عانت الكثير من الظلم والاستهانة بحقوقها. ولقاءات معي في حين اني لم واتمنى مالبة الصندوق عن طريق الاستثمار في المشاريع والمشتات الاقتصادية المختلفة ويدار من قبل مجلس ادارة يشكل من قبل الهيئته الأساسية، ويتطلب ذلك صدور تشريع قانوني من الدولة لاضفاء الصفة القانونية على المشروع وتأمين التمويل المالي له وفقاً للخطوط العامة، وتكون للصندوق او البنك الوطني كما اسمناه شخصية معنوية وموازنة سنوية خاصة به تتضمن موارده ووجه المصروفات ويديره مجلس ادارة منتخب. وهناك مواعيد عديدة تضمنتها مسودة القانون تحدد اوجه الاستثمار والعوائد والارباح وبدلات الاشتراك الشهري للاعضاء والموازنة التخيطية السنوية. وفتح فروع للصندوق في جميع المحافظات، ومددة العضوية فيه اربع سنوات غير قابلة للتجديد.

كل ما تحدثنا عنه هو مجرد مسودة للمشروع خاضع للتطوير والتعديل ومن اجل تحقيق الرفاه والعيش بكرامة لشريحة المتقاعدين التي عانت الكثير من الظلم والاستهانة بحقوقها. ويختتم السيد النجار حديثه بالقول: – اقرأ دائماً في بعض صحفنا للتطوير والتعديل ومن اجل تحقيق الرفاه والعيش بكرامة لشريحة المتقاعدين التي عانت الكثير من الظلم والاستهانة بحقوقها. ولقاءات معي في حين اني لم واتمنى مالبة الصندوق عن طريق الاستثمار في المشاريع والمشتات الاقتصادية المختلفة ويدار من قبل مجلس ادارة يشكل من قبل الهيئته الأساسية، ويتطلب ذلك صدور تشريع قانوني من الدولة لاضفاء الصفة القانونية على المشروع وتأمين التمويل المالي له وفقاً للخطوط العامة، وتكون للصندوق او البنك الوطني كما اسمناه شخصية معنوية وموازنة سنوية خاصة به تتضمن موارده ووجه المصروفات ويديره مجلس ادارة منتخب. وهناك مواعيد عديدة تضمنتها مسودة القانون تحدد اوجه الاستثمار والعوائد والارباح وبدلات الاشتراك الشهري للاعضاء والموازنة التخيطية السنوية. وفتح فروع للصندوق في جميع المحافظات، ومددة العضوية فيه اربع سنوات غير قابلة للتجديد.

٤ / ٢٠٠٣ ولغاية هذا الشهر هو منح وليس رواتب مؤكدا ان الراتب يحدد وفق قاننون والقانون الان قد الغي. ويواصل النجار حديثه قائلاً: – نعم اننا مع الالية المتقاعدين في ان السلم الذي تم بموجبه احتساب رواتبهم ظالم جدا فهو لم يراع سنوات الخدمة ولا الشهادة، المالية لم تشاورنا في الامر عند احتسابه كما لم تطلب مشاركتنا في اعداده.

❖ اذا كان سلم الراتب الحالي غير كاف اطلاقاً. فلنا مثلا مريض ومتعب ولدي عائلة مكونة من (١١) شخصاً وفي ظل هذا الغلاء الفاحش زاد سعر الرغيف كذلك بقية مفردات الإعاشة، اقترح ان تحتسب للمتقاعد مخصصات الزوجية والاولاد، واقترح ايضاً ان تكون هناك فروع خاصة للمصارف مهمتها صرف رواتب المتقاعدين فقط لتقليل الازدحام الحاصل الان عند ابواب المصارف.

ومن اجل تحقيق العدالة في توزيع الرواتب التقاعدية، اذ يقتضي ان تختلف مبالغ هذه الرواتب باختلاف فئات المتقاعدين في تفاصيل خدماتهم من حيث العنوان الوظيفي والترتبة والدرجة المالية ومددة الخدمة التقاعدية وبعد دراسات مستفيضة تم تحديد جدول المخصصات المترتبة للشهادات الحرفية واحتسبت النقاط حسب الشهادة مضروبة x ٨٠٠٠ دينار لكل نقطة والجدول الاخر هو جدول المخصصات الاعلالية.

أ- فقد احتسب مبلغ ٣٠٠٠٠ دينار للزوجة غير الموظفة ومبلغ ٢٠٠٠٠ دينار لكل من الابناء الذين يعيلهم شرعاً دون سن ١٨ سنة والاناث غير المتزوجات والطلبة الذين يكملون دراساتهم وان تجاوزت اعمارهم ١٨ سنة.

ب- مخصصات العجز والعوق: وقد احتسب لكل درجات العجز وحسب ما مثبت في الجداول مبلغ شهري مقطوع اما بلنسبة للدرجات والمواقع الوظيفية الخاصة فتعد بها دراسة خاصة من قبل السادة المسؤولين وكذلك بالنسبة للجدول رقم (٣) فقد روعي فيه احتساب مخصصات الرتبة بالنسبة للعسكريين من رتبة عميد فما فوق الى نائب العمول بها للاشهر الماضية قد غنبت العسكريين عمداً ولا نعلم السبب اذ تساوي بين درجة نواب الضباط الممتازة والجنود الذين يصل الفرق بينهما في الخدمة والترتبة الى ٣٠ سنة مما يستدعي صرف الفروقات لهم ايضاً. وكذلك تجدر الاشارة الى انه تم احتساب مبلغ ٥٠٠٠دينار لكل سنة خدمة شهريا.

❖ نريد مثلاً على ذلك؟ – نعم اليك هذا المثل، موظف لديه خدمة ٢٦ سنة حاصل على شهادة الاعدادية ومتزوج وزوجته ربة بيت ويعيل اربعة ابناء ولديه درجة عجز ٢٥٪ سيكون احتساب راتبه كالاتي: (احتسبت ١٤ نقطة للشهادة الاعدادية و١٨ نقطة للشهادة الجامعية). – ا- مدة الخدمة x ٢٦ = ٨٠٠٠ = ٢٠٨,٠٠٠ مخصصات خدمة. – كل ما صرف منذ تاريخ ٩ /

هؤيد ساهيا ليس هذا مطلباً شكلياً او دعائياً فكل الوزارات المشكلة يمكن ان نتساءل عن مبرراتها والحاجة لها ويبدو ان القبول بأغلبها هو اقرب الى الاتساق منه الى الحاجة الموضوعية ولا تقل الحاجة لوزارة المرأة او شؤون المرأة عن غيرها بل يبدو لي ان الرغبة في اقامة نظام ديمقراطي مختلف وفريد في العراق يتطلب مثل هذه الوزارة. فهناك اولاً الحاجة الفعلية للاستفادة من الموارد البشرية في البلاد، عندما نتكلم عن الموارد الطبيعية يبدو الامر مقبولاً وصحيحاً وطبيعياً وكذلك عندما نتكلم عن الموارد البشرية يبدو الامر واضحاً وكأنه لا توجد مشكلة، يجب دمج نصف البشرية في العملية الاجتماعية بأسرها اقتصاداً وسياسة وتربية وثقافة. تواجه البشرية مخاطر حقيقية تتعلق بفساد الجنس البشري مثل المجاعة التي تهدد ثلثي البشر، سباقات التسلح التي لم تنته بانتهاة الحرب الباردة، الاسلحة النووية ومحاولة تسليح الفضاء، الامراض الفتاكة والمستحدثة، التغيرات المحتملة في سطح الارض، لا اعتقد ان بالامكان مواجهة هذه الاخطار ونصف البشرية معطل عن المشاركة في ايجاد او المساهمة في ايجاد الحل، لقد حاول الذكور طوال ستة الاف عام ادارة العالم وتم استبعاد الاناث، ترى الا يحق لنا ان نتساءل عن امكانية النصف الاخر في ايجاد حلول خلاقة ومختلفة لمآزقنا؟ (ملاحظة صغيرة: لا يقصد بهذا الكلام وضع جنس مقابل اخر، بل الفاء السيطرة الجنسية على المجتمع، اذ لا فرق في ان يحكم جنس جنساً آخر.. المقصود هو مجتمع انساني لا يقوم على مشاعر فصامية جنسية حادة بل على مشاعر مختلفة يندر ان نستطيع الاحساس بها في مجتمعات مركزية جنسية).

اذن فوزارة المرأة ستسعى لاعادة النساء الى المجتمع وتغيير ثقافة المجتمع عن النساء واعادة النظر في المناهج التربوية واعادة تقييم القيم والتقاليد الاجتماعية واجراء تغييرات قانونية وتشريعية حقيقية بخصوص المرأة، واهم ما يمكن القيام به بهذا الخصوص هو ما يلي:

١- ضرورة مساهمة المرأة في وضع الدستور مناصفة في التصويت عليه وضرورة احتواء الدستور على مواد اساسية تؤكد ليس على الفناء التمييز ضد المرأة والاعتراف بمساواتها التامة مع الرجل فقط بل يجب التأكيد على ضرورة مشاركتها في الحكم ابتداءً من رئاسة الدولة نزولاً الى ادنى الوحدات الحكومية والبلدية ومجالس نواب وغيرها، ومما يجدر ذكره ان امام العراقيات فرصة كبيرة للحصول على أي مركز وذلك بحكم تفوقهن العددي ووحدتهن التي تبدو اقوى من الاحزاب السياسية والدينية والقومية ولكن بشرط ان يدركن هذه الميزة ويعملن بجداب وبجهد كبير للانتقال من الامكان النظري الى الواقع وهو ليس بالامر الهين لكنه ممكن.

٢- تقوم هذه الوزارة بمتابعة أي معاملة تمييزية ضد المرأة في الوزارات الاخرى والمجتمع.

٣- الاستفادة من التضامن بدرجاته المختلفة وتباين اهدافه الذي تبديه الاحزاب السياسية والدينية مع المرأة ودفعه الى نهاياته، هذه الحركات لا تبدو جادة فعلاً فيما تدعيه عن المرأة او حقوقها لذلك يجب تفعيل الجوانب المساندة للمرأة ودفعها للامام لاتخاذ مواقف عملية.

٤- تنبيه المنظمات الحكومية وغير الحكومية من احزاب وجمعيات الى بنيتها الذكورية في محاولة للتخلص من هذه المركزية لتحقيق توازن او بالاحرى تساوي حقيقية بين الرجال والنساء في عضويتها.

٥- بامكان العمل في ميدان المرأة ان يمنح جميع هذه المنظمات انتشاراً اجتماعياً وسياسياً اكبر وذلك باستثمار النصف المعطل ويحيطي للعمل السياسي والاجتماعي بعدا جديداً لا يخطر على بال.

٦- السعي لاجراء تغييرات جوهرية على المناهج التربوية تقترحها النساء تقوم بإلغاء كل تعليم يحط من شأن المرأة او يثبت حالته التمييزي ضدّها. وبهذا الخصوص يجب اعادة النظر بالمناهج الدينية التي تثقل كاهل الطلبة والطلبات ولكنها تعجز عن تقديم نظرة حقيقية وصادقة للمرأة وللمجتمع؛ وبهذا الخصوص يجب التأكيد على ان الدين ليس عدو المرأة بل ان عدوها هو النظام الاستغلالي المركزي السائد، الذي يجد من مصلحته ان يستغل نصوصاً دينية معينة خدمة لأغراضه الخاصة، ولعل أبرز هذه القضايا هو الحجاب والبيدو وهما هنا نذكر ما تقوله نواب السعداوي ان النظام المركزي يهمله لا ان يفرض الحجاب الجسدي بل الحجاب العقلي ايضاً وعلى العنسين، فذلك ضمن لادامته، وفي نفس الوقت يجب عدم الاستغراق في خلافتات تفصيلية واعتبارها جوهرية مثل لا نقاش عن الحجاب.

٧- القيام بجهد ثقافي كبير لكشف الثقافة الذكورية المتحيزة ضد النساء التي تنعكس في تفاصيل اللفظ سواء في الحياة اليومية او في مجال الادب والكتابة اذ ان النظرة الدونية للمرأة وتفضيل الذكر على الانثى يتخلل العديد من جوانب ثقافتنا بل يمكن القول بلا حرج انها ثقافة تهمل النساء وتخشى المرحال فقط، لذلك لا بد من ثقافة ولغة غير منحازة.

٨- يمثل الجانب الاجتماعي واحداً من اكبر العيامل امام تحرر المرأة، ونبدأ أولى خطوات التغيير في العائلة، تقول سيمون دو بوفوار ان المرأة تولد ثم تصبغ فيما بعد امرأة أي ان صورة المرأة يصوغها المجتمع ومن ثم فليس هناك طبيعة ثابتة، وصورة نهائية للمرأة فالمرأة وكذلك الرجل يصوغها المجتمع وفقاً لمصالح الطبقات والقوى المسيطرة فيه.